الفصل الخامس

إعلام ثقافة حقوق الإنسان كمدخل للتربية الأخلاقية

من الثابت أن العالم بأسره يمر بمرحلة تحول تاريخي غير مسبوقة تعتري الحضارة الإنسانية كلية بسب الثورة التكنولوجية وظاهرة العولمة والتغيرات الاجتماعية وتدهور البيئة.ومع هذه التحولات في البني الأساسية للعالم تتغير القيم الأساسية للتربية الأخلاقية من معارف ومهارات واتجاهات بل وسلوكيات ومشاعر ومواقف للأفراد والجماعات.

وفي مقدمة هذه الأسس تعظيم الحريات العامة وحقوق الإنسان الواردة فى المواثيق الدولية الأمر الذي يرشحها لان تكون الإطار الفكري والمرجعي لمدى الاحتكام والالتزام بالقيم الأخلاقية العالمية الصاعدة.ونستطيع أن نرصد مقومات هذا الافتراض في عدة مجالات منها :مشروع تطوير التعليم، أجيال مواثيق حقوق الإنسان، مرجعية مبادئ حقوق الإنسان، حقوق الفئات الخاصة.

أولا: مشروع تطوير التعليم.

كأحد محاور التربية الوطنية للنشء والشباب بما يشمل التقييم الشامل والتعليم النشط ومعايير الجودة والنظم والإنتاجية.

ثانيا: أجيال مواثيق حقوق الإنسان.

هناك حتى الآن ثلاثة أجيال من مواثيق حقوق الإنسان أولهما الإعلان العالمي 8 ديسمبر 1948 للحقوق المدنية والسياسية، وثانيها الحقوق الاقتصادية ولاجتماعية وثالثها الحقوق البيئية والثقافية والتنموية.مما يعنى احترام القيم الذهبية الخمس للتحررية الليبرالية أى التعدد السياسي والتنوع الثقافي وحق الاختلاف والقبول بالآخر والتسامح الديني.

ثالثا: الإصلاح السياسي كمدخل للتربية الأخلاقية:

يقع في قلب الإصلاح السياسي التعليم المدني أي تعليم المواطنة والمشاركة وتثقيف الشباب أو التنمية السياسية بصريح العبارة وهو الاسم الذي اتخذه مركز متخصص في هذا الموضوع في مملكة البحرين. وبالمثل تسود مراكز للفكر وبيوت الخبرة المهتمة بحقوق الإنسان وثقافة المواطنة والمشاركة الديمقراطية في باقي الأقطار العربية في الخليج العربي وخارجه وذلك على الرغم من جو التشاؤم الذي يخيم على العالم العربي بسبب الصراعات السياسية والأزمات الكبرى والاعتداءات الإسرائيلية والاحتلال الأجنبي فإن هذه المصابيح البازغة تحمل في شعيراتها أنوار التغيير القادم الذي لن ينجو(أو يغترف من خيراته) أحد.فكل الركائز التي تمحورت حولها حياتنا تلاشت وتبخرت.

رابعا: حقوق الفئات الخاصة.

هكذا يمكن لمواثيق حقوق الإنسان أن تكون مرجعية فكرية ومعايير حتمية لتربية أخلاقية في عصر العولمة والتقاء الشعوب وتعدد الثقافات، مما يعنى رعاية فئات معينة مثل المرأة و الأطفال والمسنين والمعوقين واللاجئين

أولا: مشروع تطوير التعليم:

بدأت عجلة تشغيل المعايير القياسية للجودة والاعتماد تدور بشوق وحافزية غير عادية لدي المشتغلين بالتعليم مشاركة منهم في إرهاصات النهضة التي تتوق إليها مصرنا الحبيبة والعالم العربي أجمع.لقد جاء المؤتمر الدولي الأول الذي عقد منذ أسابيع استجابة

لحركة ضمان جودة التعليم والاعتماد مشاركة إيجابية مع العالم من حولنا في بناء مفاعلات علمية وفكرية لتعجيل الحداثة والتقدم.

ويمكن لنا أن نفترض مصفوفة خماسية تتنقل بينها المعايير القياسية للجودة والاعتماد وترتكز على المقومات التالية

الأولي: هو الإجابة على سؤال من نحن؟؟ وهو ما يعرف في أدبيات الإدارة "بالرؤية" أي التعريف بالجماعة أو المنظمة أو الدولة التي تطبق هذه المعايير العلمية الجديدة وذلك بغرض فك الاشتباك بين الخصوصية القومية والعالمية الكوكبية ليس للعزل بينهما وإنما لتنسيق التفاعل والتواصل من خلال تعريف الذات الوطنية واحتياجاتها من البيئة الدولية وتحقيق الاندماج المتكافئ بينهما، وسوف يتمخض عن الإجابة على هذا السؤال فرضية مؤداها أن شباب العصر متعطشون لحاجات معرفية بحكم ثلاث صفات تتلبسهم، صفة كل منهم كإنسان وكمواطن، ثم كمنتج.

وهنا يلزم أن نزود الطالب الجامعي بالمعرفة المتعلقة بالكون والحياة والتطور والتاريخ والحضارة الإنسانية والثقافات المتعددة للسلالات والأديان والعقائد وحقوق الإنسان.

أما الطالب باعتباره مواطنًا فلا أهم من التعليم المدني والتربية الوطنية والتنشئة السياسية للمشاركة في النظام السياسي والحياة لعامة والمجتمع المدني.

أما الطالب باعتباره منتجًا فلابد من إعطاءه جرعة كافية من المعرفة التخصصية التي تؤهله للعمل كفرد منتج في مجال مهنة أو حرفة معينة كالهندسة والإدارة والطب والعمارة والإعلام والتجارة والزراعة والرياضة.

أما المقوم الثاني:فهو يتعلق بالأهداف التي ننفذها نحن أبناء الجماعة الأكاديمية المصرية- وهو ما يعرف في أدبيات الإدارة- " بالرسالة " استلهامًا لمعاني القداسة والتضحية، ولا ريب أن الجامعات المصرية والعربية بل والعالمية تحدد رسالتنا في إعداد الكوادر العلمية والعملية المتخصصة، وتنمية البحوث والدراسات العليا، ثم المشاركة في التنوير العام بالبيئة والمجتمع.

ومن أجل أداء هذه الرسالة السامية تنظم الجامعات والمعاهد العليا هياكلها وتطور مناهجها اتساقًا مع روح العصر، عصر العولمة بكل ما فيه من فرص (الأسواق والاستثمارات والتكنولوجيا والمعلومات) ومخاطر (اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب والأعراض السلبية للتغيرات الاجتماعية وتشويه الشخصية القومية والتدهور البيئي) وذلك لأداء الرسالة المنوطة بها.

وإذا جئنا الي المقوم الثالث أو السؤال الثالث وهو:ما هي مهمتنا؟ فسوف نجد الإجابة في الإستراتيجية الشاملة للجامعات التي تشمل الأهداف القومية الكبرى التي تعني: الأمن التنمية، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، الاستقرار والسلام، كل ذلك في بيئة تموج بالقلاقل والتقلبات، الأمر الذي يجعلنا نحصر مواردنا ونحدد التوقيت الزمني والآليات والبدائل المستخدمة المنوط بها في ظروف غير مواتية للتنفيذ، ثم المتابعة والتقويم.

أما المقوم الرابع لبرنامج ضمان مقاييس الجودة والاعتماد فهو الثقافة الحية المتفاعلة المنظمة والتي تضم منظومة القيم العليا التي تعتنقها جموع العاملين بالمؤسسة مثل: الإتقان، المصداقية، الأمانة، المشاركة، الإبداع والابتكار، الأداء المتميز، الثقة، الرضا التواصل، والتوجه المستقبلي.

إن ثقافة المنظمة هي التي تحكم معايير السلوك وضبط الإيقاع والحركة وتجيب على كافة الأسئلة وفي المقدمة لماذا نتعلم؟بالطبع نتعلم لنحيا ونبقي ونفهم ونعمل ونتكيف ونتطور وبالمثل تصبح ثقافة الأمة هي المرجعية الحضارية لها وهي مصدر الشرعية العامة.

وسوف نترجم منظومة القيم الفلسفية هذه فيما بعد إلي أساليب تكتيكية وتقنيات عملية ومواصفات معيارية تشمل الحوكمة والشفافية والمساءلة والمسئولية الاجتماعية وأيضًا الدقة والوضوح والمواصفات المقارنة ومحتوي المناهج والمشاركة المجتمعية مع منظمات المجتمع المدني واحتياجات سوق العمل والقدرة التنافسية للطلاب وحداثة الوسائل السمعية والبصرية، ودرجة التأهيل والموارد المتاحة والقدرات المتوفرة، والتفاعل مع البيئة المحيطة الطبيعية والمجتمعية ورضا أصحاب المصلحة في المنظمة وليس ملاكها فقط سواء كانت مدرسة أو جامعة أو معهدًا أكاديميًا.

إن إنشاء نظام قومي لضمان الجودة والاعتماد في التعليم هو تفكير إستراتيجي للتفوق والمنافسة، حيث أنه يستدعي إعادة النظر في فلسفة التعليم حيث يأخذ في الاعتبار المعايير القياسية مثل: أعداد الطلاب ونسبة أعضاء هيئة التدريس لهم، متوسط المساحات المخصصة لكل طالب وحالة المكتبات والمعامل والوسائل السمعية والبصرية والأنشطة الثقافية والفنية والرياضية والخدمات الصحية والترويحية وخدمة البيئة ودرجة المشاركة المجتمعية والزيارات الميدانية والجوائز العالمية وإنشاء كليات جديدة وتطوير المقررات وغيرها من صور التوسع الأفقي (الإتاحة) والتوسع الرأسي (الجودة).

على هذا النحو سوف يظفر الطلاب بثلاث تمرات من خلال عملية تطوير التعليم:الأولي: هي المعرفة الحديثة، والثانية: المهارات العصرية، والثالثة : تحسين التوجهات السلوكية التي تشمل التدريب التفاعلي وتنمية القدرات والتعلم الذاتي والتطوير المستمر الذي يضمن لجامعتنا مكانة لائقة بين جامعات العالم.

ثانيا: أجيال مواثيق حقوق الإنسان:

ينتابني غم شديد حين أطلع على تقارير حالة حقوق الإنسان في عالمنا المعاصر، وحين تصدمك الوقائع الثابتة والحقائق المرة من بشاعة الانتهاكات الفاجعة وقسوة الممارسات غير الإنسانية التي يعاني منها بنو البشر الذين يعيشون تحت بيارق التقدم أو في وديان الفقر والتخلف سواء بسواء.

ويختلط علينا الأمر حين تقرأ النصوص الذهبية والدستورية والقانونية والعرفية فالآمال المطروحة والأحلام المرجوة خضراء ومزهرة داعية لمستقبل أفضل لحقوق الإنسان ومبشرة باختفاء المظالم والانتهاكات في عالم جديد يجعل المرء ينتشي فرحًا من فرط الحقوق والحريات حين تصبح في متناول الناس.

لهذا نحن نعيش الموجة الثالثة من حقوق الإنسان، الأولي بدأت مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 8 ديسمبر 1948، ثم تلته الموجة الثانية في الستينيات من القرن الماضي بالتركيز على العهدين الدوليين بخصوص حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية أما الموجة الثالثة المعاصرة فهي تنادي بحقوق الإنسان للجميع..لكل الأفراد والشعوب والأمم.

إن احترام حقوق الإنسان أصبح أحد أهم المعايير العالمية لقياس تقدم الدول، ومن ثم فإن أي انتهاك لها يعرض الدولة المدانة لضغوط وإدانة دامغة من المنظمات العالمية ومن شتي الدول، وغالبًا ما تستثمر القوي العظمي الكبرى هذا الموقف لصالحها بحيث أصبح أحد الملفات السياسية التي تتلاعب بها، صحيح أنه طبقًا للمبادئ الأصلية في القانون الدولي لا يجوز للغير أن يخترق سيادة الدولة بحجة حماية حقوق الإنسان ولكن ظاهرة العولمة وما خلفته من أوضاع جديدة أهمها تآكل المفهوم التقليدي لسيادة الدول وتقلص الحدود بين الدول وإلغاء المسافات مما أحدث تداخلاً شديدًا بين مختلف الثقافات والحضارات الأمر الذي استدعي تركيز الاهتمام على " الإنسان" قبل المواطن واتفق الجميع على أن الصفة الأولية للإنسان ترتب له حقوق عامة وشاملة قبل صفة المواطن، نحن لنا مثلاً على سبيل المثال في الخليج وفي أوروبا وفي أمريكيا عشرات الآلاف بل الملايين من المواطنين (الذين يتمتعون بالجنسية المصرية) دون جنسية البلدان التي يعيشون فيها ومن الأنسب أن تصان حقوقهم الطبيعية باعتبارهم بشرًا لا مواطنين.

وبالمثل نفس الحال لدي الآخرين، فلدينا هنا في مصر الأشقاء السودانيين والعراقيين والفلسطينيين وآلاف الأفارقة والأوروبيين الذين يجب أن ينعموا بحقوقهم الأولية كبشر وليسوا كمواطنين دون تمييز بينهم بسبب اللون أو الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين أو الطائفة.

إن الامتدادات السكانية (الديموغرافية) بحكم السفر والهجرة والعمل والاتصال والنزاعات العرقية والدينية والطائفية تشكل في حد ذاتها دافعًا قويًا ينهض لصالح أن تصبح حقوق الإنسان شأنًا خارجيًا يهم الدول المجاورة أو صاحبة الولاية على رعاياها المقيمين بالخارج أو في المنظمات الدولية.

وهناك سبب آخر ينهض لدعم وجهة النظر المنادية بأن حقوق الإنسان أصبحت شأنًا خارجيًا بالإضافة الي كونها شأنًا داخليًا لكل دولة.هذا السبب هو تدهور البيئة حيث يؤدي الي إفساد حياة الناس خارج الحدود ، بل إن هذا الحق تجاوز المملكة البشرية الي المملكتين النباتية والحيوانية لتدافع عن حقوق الحيوان والتنوع البيئي والاعتماد المتبادل الدولي في الاقتصاد والتجارة والتعليم.

إن نمو ما يسمي "الوعي الإنساني" في العقود الأخيرة أدي الي ازدهار مشهود في ضرورة الحفاظ على حقوق الإنسان ومنع الانتهاكات المخزية التي تحدث في العديد من المجتمعات تحت سمع وبصر الرأي العام العالمي وذلك بفضل انفجار ثورة الاتصال والإعلام.

إن شعوب الأرض تعيش حالة انتقالية حرجة بين توقعات عالية ووقائع متدنية ومدانة ، إن أفضل تصوير للوضع الراهن بلغة أديبنا الكبير نجيب محفوظ حين يكون المرء الحالم في حالة أشبه ما يكون بين اليقظة والمنام، ففي الأولي تصدمه عذابات بني الإنسان وفي الثانية تنفتح أمامه آفاق الضمانات والحريات في كل بقاع المعمورة. يكفي مثلاً أن نستعرض قائمة الحقوق والحريات العامة التي تشمل أن السيادة للشعب وهو مصدر السلطات وحرية الأحزاب السياسية ومبدأ الحق في الجنسية وتكافؤ الفرص وعدالة التوزيع لأعباء التكاليف العامة وحماية الأسرة والأمومة والطفولة ورعاية النشء والشباب والحق في العمل ومنع السخرة والحق في تولي الوظائف العامة وتوفير الخدمات التأمينية والاجتماعية والصحية والحق في التعليم المجاني وعدالة توزيع الدخل القومي وضمان الحد الأدنى للأجور والقضاء على البطالة ورفع مستوي المعيشة ومبدأ صون حقوق الملكية الخاصة وحمايتها والمساواة

في الحقوق والواجبات وعدم التمييز أو التفرقة العنصرية بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العصبية والحق في الحرية الشخصية وصونها وحمايتها ومبدأ معاملة من تقيد حريته بما يحفظ كرامته وعدم جواز إيذائه بدنيًا أو معنويًا أو تعذيبه أو حبسه في غير الأماكن الخاضعة للقوانين ومبدأ عدم جواز إجراء التجارب الطبية أو العلمية على أي إنسان بغير رضائه ومبدأ حرية المساكن والحياة الخاصة للمواطنين وحرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية وحرية الرأي والتعبير ووسائل الإعلام والنشر وحرية البحث العلمي والإبداع ومبدأ حرية النقل وعدم جواز الإبعاد عن الوطن وحق اللجوء السياسي والاجتماعي الخاص وحق إنشاء الجمعيات والنقابات وحق الانتخاب والترشيح.

والي جانب الحماية المقررة لحقوق الإنسان بواسطة الدساتير والمواثيق الدولية والاتفاقات العالمية، اشتد التأكيد على قضايا جديدة مثل الهجرة والمهاجرين والحماية الدولية للعمال الأجانب وحقوق الإنسان في عصر العولمة، الأقليات العربية في أمريكا وأوروبا وحقوق السجناء والمنفيين وأوضاع العمالة العربية الوافدة الي دول الخليج وتشريعات العمل والهجرة ونظام الكفيل.

خلاصة القول أن متغيرات العالم من حولنا سوف تمزق الحاجز الفاصل بين الواقع الموجود والأمل المنشود في قيام المجتمع العادل والفاضل.

ثالثًا: الإعلام السياسي كمدخل للتربية الأخلاقية:

تتصاعد الصيحات بل الصرخات المنددة بأعراض الانهيار الأخلاقي في المجتمعات المعاصرة الذي يتمثل في العنف الاجتماعي والجرائم البشعة والغضب السياسي والاحتقان الطائفي والإحباط

الشامل والتعصب العنصري والقسوة البالغة والنزاعات الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان. والمشهد يشير إلي عالم فقد توازنه لكنه عالم لم يسقط بعد بلا حراك.

هذه المحنة العامة غير المسبوقة - عالميا وإقليميا و داخليا - سبق وأن نبه إليها إنذار مبكر في كتاب للفيلسوف الراحل زكي نجيب محمود عنوانه "مجتمع جديد أو الكارثة" وقد زادت حدتها في العقدين الأخيرين بفعل التغيرات العاصفة التي تعتري الآن عالمنا وحياتنا وعواطفنا وذلك منذ أكثر من ربع قرن.

وفي تقديرنا كان هناك مجموعة من العوامل المعقدة المتداخلة هي التي أدت إلى هذه المأساة التاريخية لعل في مقدمتها الثورة التكنولوجية والتغيرات الاجتماعية وتداعيات العولمة والأزمات الاقتصادية وتدهور البيئة، هذه العوامل يجمعها خيط واحد هو الأزمة السياسية العارمة التي تجتاح نظم الحكم في الشرق والغرب وفي الشمال الصناعي الغني المتقدم والجنوب النامي المتخلف بدرجات متفاوتة[1].

ونعنى بالأزمة السياسية العارمة تصاعد التناقضات التي تدور حول ظاهرة السلطة من حيث انعدام الشرعية وضعف المشاركة ولا عدالة التوزيع الاقتصادي وتخبط الهوية الذاتية وتمزيق التكامل القومي وسوء الإدارة وتفشى الفساد وحينما تتقاطع هذه الأزمات تفرز داخل المجتمع سمومها السلبية التي سرعان ما تؤدي إلى تفسخ وتفكك الدولة وتحويلها إلى فتافيت كما هو الحال في العراق والصومال ولبنان

(1) د. السيد عليوه، الإصلاح السياسي كمدخل للتربية الأخلاقية، جريدة الأهرام، 18 فبراير 2009.

وأفغانستان والدول الأفريقية وغيرها ولا يصلح حالها وينقذها من الدمار سوى التركيز على الجانب السياسي الذي هو بمثابة تعزيز للأمن والتنمية والعدالة الاجتماعية والاستقرار والسلام في إطار الوظيفة الدائمة للدولة من تعبئة الموارد القومية وإدارة الصراعات الدولية.

ويقع في قلب الإصلاح السياسي التعليم المدني أي تعليم المواطنة والمشاركة وتثقيف الشباب أو التنمية السياسية بصريح العبارة وهو الاسم الذي اتخذه مركز متخصص في هذا الموضوع في مملكة البحرين. وبالمثل تسود مراكز للفكر وبيوت الخبرة المهتمة بحقوق الإنسان وثقافة المواطنة والمشاركة الديمقراطية في باقي الأقطار العربية في الخليج العربي وخارجه وذلك على الرغم من جو التشاؤم الذي يخيم على العالم العربي بسبب الصراعات السياسية والأزمات الكبرى والاعتداءات الإسرائيلية والاحتلال الأجنبي فإن هذه المصابيح البازغة تحمل في شعيراتها أنوار التغيير القادم الذي لن ينجو(أو يغترف من خيراته) أحد.فكل الركائز التي تمحورت حولها حياتنا تلاشت وتبخرت.

هكذا تبدو الصورة المزعجة لعالم تفككت أركانه وتفتت لحماه بما يصاحب ذلك من مآسي وفقر وجرائم وانهيار لعالم قديم بكل هياكله التحتية وخلاياه الحية ممهدا الطريق لكيانات ومؤسسات أقدر على مواجهة التحدي بالعلم والعدل والحرية.

قد يدور تساؤل محير.. أيهما هو السبب في الآخر؟ الأزمة الأخلاقية أم أزمة النظم السياسية؟ من الصعب أن نقدم إجابة قاطعة ولكن التحليل الدقيق يشير إلى أن الأزمة الأخلاقية هي متغير تابع في حين أن الأزمة السياسية هي متغير مستقل فالناس على دين ملوكهم وما

انهيار منظومة القيم الراسخة وتمزق العلاقات الحميمة بين الناس في عالم اختزلت فيه كل القيم في المال وأصبح الاقتناء البرهان الساطع على ذلك.

إنه بلا ريب تغيير شامل وما الاحتجاجات والغضب والتمرد في كل ربوع المعمورة إلا دليلاً قاطعًا على اختمار إرادة التغيير لدى الشعوب ولكن مازال المسرح خاليا من إدارة التغيير التي لن تكتمل إلا بمشاركة مجتمعية واسعة، إذًا فطريق الإصلاح المؤسسي وترشيد السياسات العامة هو السبيل الآمن لإنقاذ المجتمعات المضطربة من الفوضى الشاملة أو الانفجار المدمر تفاديًا لثمن باهظ قد تضطر الأمم إلى دفعه.

الحل يكمن في الإدارة السياسية الرشيدة لعملية التغيير بما تنطوي عليه من الحكم الصالح والشفافية والمحاسبة المسئولة وتقويم الأداء والتخطيط الاستراتيجي كفيل بتجاوز الممارسات السلبية للديمقراطيات البازغة.

خلاصة القول أنه حينما تتقدم الدول بخطي حثيثة على مضمار الديمقراطية والحريات السياسية وحقوق الإنسان، وقتذاك فقط تنتهي مرحلة الوحشية البدائية (حين كان الإنسان ذئبًا لأخيه الإنسان) ليحل محلها مجتمع التعددية السياسية والتنوع الثقافي وحق الاختلاف والقبول بالآخر والتسامح الديني بين الشعوب.

إن حالة عدم الاتزان التي تعترى شبابنا المصري والعربي والتي انتقلت إلى بيوتنا ومدارسنا وجامعاتنا وملاعبنا ومؤسساتنا والتي تعكس حالة من عدم الاكتراث واللامبالاة والسلبية وفقدان الثقة في كل ما حولنا، حتى أننا نشتبك يوميًا مع لغة شبابية جديدة توحي

بالعبث والإحباط واللامعقول مشيرة بإصبع الاتهام إلى النظام السياسي وأسلوب الحكم والجو العام والوقائع على الأرض وسياسة الإقصاء والاستبعاد من المشاركة المجتمعية.

لا لسياسة الإقصاء للقوي السياسية الأخرى واستبعاد المعارضة من المشاركة في صنع القرار وفي صياغة السياسة العامة، ونحن نعيش في عصر " الحكومة الوفاقية والائتلافية" بين ألوان الطيف السياسي بما في ذلك اليسار واليمين بجانب الوسط كأفضل نسخة واقعية للديمقراطية والحريات في زمن التناقضات.

ويمكن لنا أن نزعم أن غياب الحد الأدنى من حقوق الإنسان بل وانتهاكاتها المستمرة يشكل وسطًا محابيًا لانتشار الجريمة والعنف الاجتماعي بصورة غير مسبوقة. يجب أن نقلع عن أفكارنا التقليدية التي تتصور أن يستعيد المجتمع تماسكه المترابط القديم وتضامنه القويم والتعاطف الحميم، إننا إزاء تركيبة جديدة تمامًا، فنحن أمام أبناء جدد وآباء من نوع خاص وكذلك أمهات فما بالك بالأسرة والمدرسة ودور العبادة والجامعة والمؤسسة بل والحكومة والدولة والعالم والإعلام؟

إن المجتمع العالمي (أعنى البشرية المعاصرة قاطبة) تعرض نتيجة الأزمات السياسية العارمة لفقدان المناعة بفعل فيروس "العولمة" الذي جعل كل الخلايا والمجتمعات والنظم عرضه للاختراق.إن ما أطلق عليه الرئيس الأمريكي جورج بوش بـ "الشرق الأوسط الكبير" والفوضى الخلاقة هو صورة طبق الأصل لهذه العملية الاجتماعية المعقدة.

لقد أصاب العطب الأسرة وتفككت أوصالها وانهارت قبلها البني التقليدية كالعائلة والعشيرة والقبيلة، ولم تحل محلها البني الجديدة مثل الحزب السياسي والنقابة والنادي والرابطة

والجمعية الأهلية ومنظمات العمل التطوعي وكل ما يطلق عليه المجمع المدني.

وهذا هو السبب الخامس، بعد الثورة التكنولوجية والطفرة الاجتماعية والصدمة العولمية والتدهور البيئي.إنه ضعف منظمات المجتمع المدني التي من المفروض أن تنهض بمسئولياتها للتخلص من سلبيات غياب الهياكل التقليدية وتأخر شروق الجسيمات السياسية والاجتماعية الجديدة.

رابعًا: حقوق الفئات الخاصة:

تنطبق حقوق الإنسان المنصوص عليها في الوثائق الدولية على جميع الأشخاص بغض النظر عن أعمارهم وجنسهم وأعراقهم وانتماءاتهم الفكرية واللغوية والثقافية، وغير ذلك من اعتبارات. ومع ذلك، فقد نص التشريع الدولي لحقوق الإنسان في إعلانات ومواثيق خاصة على مجموعة من الحقوق الخاصة لرعاية فئات معينة في أي مجتمع. ومن هذه الفئات:المرأة، والأطفال، والمسنين، والمعوقين، واللاجئين.

اتفاقية القضاء علي جميع أشكال التميز ضد المرأة:

اعتمدت الجمعية العامة هذه الاتفاقية وعرضتها للتوقيع والتصديق والانضمام في 18 ديسمبر 1979، وتهدف إلى مكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلالها اقتصاديا أو جنسيا.كما تسعى للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للدولة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية بحيث تكفل لها المساواة مع الرجل فى كافة الحقوق بما فى ذلك ،منح المرأة حقا مساويا لحق

الرجل في اكتساب الجنسية أو الاحتفاظ بها أو تغييرها.كما تتضمن بوجه خاص،ألا يترتب على زواجهما من أجنبي أو تغيير جنسية الزوج أثناء الزواج أن تتغير تلقائيا جنسية الزوجة، أن تصبح بلا جنسية أو أن تفرض عليها جنسية الزوج.

اتفاقية حقوق الطفل:

تم إقرار هذه الاتفاقية في 20 نوفمبر 1989 وتهدف إلى تمكين الأطفال من نيل حقوقهم ومن أهم هذه الحقوق تمتع الطفل بحماية خاصة باتخاذ كافة التدابير التشريعية وغير التشريعية المناسبة لاتاحة الفرصة أمامه للنمو العقلي والبدني والعاطفي والروحي والاجتماعي نموا طبيعيا سليما في جو من الحرية والكرامة.

كما تتضمن كذلك أن يكون للطفل منذ مولده اسم وجنسية، وأن يتمتع بفوائد الضمان الاجتماعي، إلى جانب حقه في الحصول على قدر كاف من الغذاء والمأوي واللعب والتسلية والخدمات الطبية، والحق في عدم التعرض لأي صورة من صور الإهمال والعنف أو الاستغلال بحمله على العمل أو تركه يعمل في أي عمل من الأعمال التي قد تضر بصحته أو تعوق تعليمه أو تعول نموه الجسمي أو العقلي أو الخلقي.

حقوق المسنين:

اهتم المشروع الدولي بتأكيد حقوق معينة للمسنين، وعلى رأس هذه الحقوق تمكين كبار السن من التمتع ضمن أسرهم ومجتمعاتهم بحياة من الانجاز والصحة والأمن وأن يجدوا التقدير الكافي بوصفهم جزء لا يتجزأ من المجتمع، وذلك كما جاء بخطة فيينا بشأن الشيخوخة، والتي اعتمدتها الجمعية العامة في 13 ديسمبر 1982.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات:

وردت حقوق هذه الفئة الخاصة من الافراد في الإعلان بشأن حقوق المعوقين والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 ديسمبر 1975 ويدعو الإعلان إلى ضرورة الوقاية من حدوث الإعاقة سواء البدنية أو العقلية وضرورة مساعدة الأشخاص ذوى الإعاقات على تنمية قدراتهم ومواهبهم في أكبر عدد ممكن من ميادين النشاط المتنوعة.

حقوق اللاجئين وعديمي الجنسية والسكان الأصليين:

تستهدف هذه الحقوق تمكين هذه الفئات من الحصول على حماية خاصة بسبب تعرضها إلى ظلم تاريخي نجم عن احتلال أراضيهم أو أقامتهم في دول ترفض الاعتراف بحقوقهم ومنحهم الجنسية. ووردت حقوق هذه الفئة في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين عام 1951.